

" أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي على قطاع الزراعة في غانا (١٩٨٣-٢٠٠١) "**حسام محمد خليل ابراهيم الفهداوي****Prepared by: Husam Muhammad Khalil Ibrahim Al-Fahdawi****University Email: hus22h6010@uoanbar.edu.iq****أ.د. حسين حماد عبد رجب الدليمي****Supervised by: Prof. Dr. Hussein Hammad Abd Rajab Al-Dulaimi****University Email : Ed.hussein.hammad@uoanbar.edu.iq****جامعة الأنبار - كلية التربية للعلوم الإنسانية - قسم التاريخ**

٢٠٢٦ / ٠٧ / ٠٥ : التعديل (Revision)	٢٠٢٦ / ٠٦ / ١٢ : الاستلام (Received)
٢٠٢٦ / ٠٩ / ٣٠ : النشر (Published)	٢٠٢٦ / ٠٧ / ١٩ : القبول (Accepted)

This work is licensed under a [Creative Commons Attribution](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)**4.0 International License****الملخص**

يعد هذا البحث دراسة وصفية تحليلية لقطاع الزراعة الغاني، الذي عُدَّ أحد أهم أعمدة الاقتصاد في جمهورية غانا إلى جانب قطاع الصناعة الاستخراجية للمعادن، وعلى الرغم من أهمية القطاع قيد الدراسة إلا أنه حظي باهتمام حكومي متفاوت منذ استقلال غانا عن الاستعمار البريطاني في عام ١٩٥٧؛ نتيجة للأوضاع الاقتصادية المتردية في البلاد، والتي أفرزتها كثرة الانقلابات العسكرية، واعتماد البلاد على البضائع الأجنبية، الأمر الذي التفت إليه الرئيس جيري جون رولينغز بعد تسنمه مقاليد حكم البلاد جراء انقلاباً عسكرياً قاده ضد حكومة الرئيس هिला ليمان، إذ طبقت حكومته برنامجاً جريئاً عُرف بـ "برنامج الإصلاح الاقتصادي" خلال المدة (١٩٨٣-٢٠٠١)، وعلى إثر تطبيق ذلك البرنامج أدخلت إصلاحات اقتصادية كبيرة على قطاع الزراعة بجميع مفاصله التي تمثلت بالمحاصيل النقدية كالكافو والبُن والكسافا والذرة، والغابات، والثروة الحيوانية.

الكلمات المفتاحية: الزراعة، الإصلاح الاقتصادي، جيري رولينغز، الكافو، الغابات، الثروة الحيوانية.

Abstract:

This research is a descriptive and analytical study of the Ghanaian agricultural sector, which, along with the extractive mining sector, is considered one of the most important pillars of the Ghanaian economy. Despite its importance, the sector has received varying levels of government attention since

Ghana's independence from British colonial rule in 1957. This was due to the country's deteriorating economic conditions, resulting from numerous military coups and the country's dependence on foreign goods. President Jerry John Rawlings addressed this issue after seizing power in a military coup against the government of President Hailemariam Desalegn. His government implemented a bold program known as the "Economic Reform Program" during the period 1983-2001. Following the implementation of this program, significant economic reforms were introduced to the agricultural sector in all its aspects, including cash crops such as cocoa, coffee, cassava, and maize, as well as forestry and livestock.

Keywords: Agriculture, Economic Reform, Jerry Rawlings, Cocoa, Forestry, Livestock

المقدمة

شهدت غانا منذ مطلع ثمانينيات القرن العشرين مرحلة مفصلية في تاريخها الاقتصادي، تميّزت باضطرابات مالية وتراجع في الإنتاج الزراعي الذي كان يشكل العمود الفقري لاقتصاد البلاد منذ الحقبة الاستعمارية، فبإنهاء عقد السبعينيات، واجهت الدولة أزمة اقتصادية خانقة تمثلت في ارتفاع معدلات التضخم، وانهيار سعر الصرف، وتراجع الإيرادات الحكومية، فضلاً عن الانخفاض الحاد في إنتاج وتصدير محصول الكاكاو، الذي عُدّ أحد أهم مصادر النقد الأجنبي في غانا، إذ ترافق ذلك مع ضعف البنى التحتية الزراعية، وغياب الحوافز للمزارعين، وهيمنة جهاز حكومي مثقل بالبيروقراطية على تسويق المنتجات الزراعية وأسعاره، ووسط ذلك الوضع المتأزم، وصل الملازم الطيار في القوات المسلحة الغانية جيري جون رولينغز إلى السلطة في عام ١٩٨١، ليدخل الاقتصاد الغاني مرحلة جديدة من السياسات الاقتصادية، ومع ازدياد حدة الأزمة، تبنت حكومة رولينغز، وبدعم من المؤسسات المالية الدولية، برنامج الإصلاح الاقتصادي ابتداءً من عام ١٩٨٣، والذي شكّل نقطة تحول رئيسة في تاريخ الإصلاحات الاقتصادية في البلاد، إذ شمل البرنامج حزمة من السياسات الهيكلية الهادفة إلى استعادة الاستقرار الاقتصادي، وإعادة هيكلة القطاعات الإنتاجية، وفي مقدمتها قطاع الزراعة.

وفي إطار تلك الإصلاحات، شرعت الدولة في تحرير التجارة الزراعية، وإعادة هيكلة جهاز تسويق الكاكاو، وتقديم حوافز جديدة للمزارعين، إضافة إلى تحسين البنية التحتية الريفية، وتشجيع الاستثمار الخاص في الأنشطة الزراعية، ومع دخول عقد التسعينيات، تواصلت الإصلاحات لترسيخ التحول نحو اقتصاد أكثر انفتاحاً وتنافسية، مع محاولة تحقيق توازن بين متطلبات السوق وسياسات التنمية الريفية،

وهكذا فإن المدة ١٩٨١-٢٠٠١ مثلت مرحلة حيوية لإعادة تشكيل الاقتصاد الزراعي في غانا؛ إذ شهدت خلالها البلاد انتقالاً تدريجياً من نموذج اقتصادي مركزي التدبير إلى آخر قائم على التحرير الاقتصادي وتعزيز دور القطاع الخاص، وهو ما انعكس بشكل متفاوت على الإنتاج الزراعي، ومستويات المعيشة في الريف، ودور الدولة في إدارة القطاع الزراعي.

المبحث الأول- قطاع الزراعة في غانا بعد الاستقلال (١٩٥٧-١٩٨١):

شكّل قطاع الزراعة ولاسيما الصادرات من المحاصيل النقدية نسبة كبيرة في تكوين النقد الأجنبي في غانا منذ الاستقلال عن بريطانيا عام ١٩٥٧^(١)، إذ ساهم القطاع بما نسبته ٨٠ بالمائة في عملية توفير العملة الصعبة^(٢)، كما ساهم بنسبة ٤٨ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي^(٣)، فضلاً عن مساهمته في تشغيل ٤٩-٥٧ بالمائة من إجمالي القوة العاملة في البلاد^(٤)، وذلك خلال المدة (١٩٧٥-١٩٩٠)، فمن بين ٢٣,٠٠٠,٠٠٠ هكتار من مجموع أراضي البلاد، استُخدم ١٧,٠٠٠,٠٠٠ هكتار لأغراض زراعية في عام ١٩٧٨^(٥)، وعُدّت مياه الأمطار هي الوسيلة الأولى التي اعتمدت عليها الزراعة الغانية في عملية الري، وازدادت كميات الأمطار الساقطة في الجهتين الغربية والساحلية الجنوبية، بيد أنها قلت شمالاً وشرقاً سواء من ناحية كمياتها أو طول فصل سقوطها، لذلك ارتبط تذبذب كميات المحاصيل الزراعية بتذبذب سقوط الأمطار^(٦)، وهيمن أصحاب الحيازات الصغيرة على الزراعة في غانا، إذ شكلوا نحو ٩٥ بالمائة من إجمالي العاملين في القطاع الزراعي، وبلغ متوسط مساحة تلك الحيازات نحو هكتارين (خمسة أفدنة)، وقامت بعض الشركات التجارية والمؤسسات العامة والتعاونيات ببعض الأعمال الزراعية على نطاق أوسع، لكن مساهمتها في إجمالي الناتج الزراعي كانت قليلة^(٧).

عانى قطاع الزراعة في جمهورية غانا بين عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين من مشكلات عديدة، فبعد أن كانت نسبة الاكتفاء الذاتي من الطعام ٨٣ بالمائة في عام ١٩٦٥، تدهورت إلى نحو ٧١ بالمائة في عام ١٩٧٩، ثم وصلت النسبة إلى نحو ٦٠ بالمائة عشية تولي الرئيس جيري رولينغز مقاليد الحكم، ومرد ذلك الانحدار إلى عدة عوامل، في مقدمتها زيادة الطلب على المحاصيل؛ نتيجة لزيادة عدد السكان، ونسبة الجفاف الشديد الذي زادت وتيرته منذ عام ١٩٧٩، وما ترتب عليه من حرائق أدت إلى إتلاف كميات كبيرة من المحاصيل الزراعية، إذ ساعد على ذلك هبوب ما عُرف برياح "الهارمتان"^(٨)، إلى جانب تدهور طرق النقل، ونقص المدخلات الزراعية مثل البذور، والأسمدة، والمبيدات، والعمالة الماهرة^(٩)، ويمكن القول كذلك أن توجه المزارعين نحو زراعة المحاصيل النقدية ذات المردود المالي الأعلى مثل: الكاكاو، والبن، والقطن، ساعد على زيادة مشكلة نقص السلع الغذائية^(١٠).

انتهجت حكومة الرئيس ليتمان التي سبقت حكومة مجلس الدفاع الوطني، استراتيجية إنمائية اعتمدت على قطاع الصناعة، وفرض ضرائب باهظة على قطاع الزراعة؛ لتمويل نفقات الحكومة، فضلاً

عن تحديد أسعار المحاصيل بطريقة لم تتناسب أتعاب المزارعين، مما أدى إلى تدني مستوى الإنتاج الزراعي، ولاسيما إنتاج محصول الكاكاو، الذي عُدَّ من أهم مصادر توفير النقد الأجنبي في البلاد^(١١)، فأصبحت ظاهرة تهريب الكاكاو من قبل المزارعين إلى دول الجوار أمراً شائعاً، إذ كان يباع في الأسواق الخارجية بأسعار مرتفعة بشكل كبير مقارنة بأسعاره داخل جمهورية غانا، لذلك سعت حكومة الرئيس جيري رولينغز خلال تنفيذها لبرنامج الإصلاح الاقتصادي إلى عودة الاستقرار للقطاع الزراعي كخطوة أولى في طريق إصلاح الأوضاع الاقتصادية^(١٢).

المبحث الثاني - إصلاحات الحكومة لتحسين إنتاجية المحاصيل الزراعية:

أولاً- محصول الكاكاو: انتشرت زراعة محصول الكاكاو^(١٣) بجنوب وغرب وشرق غانا؛ نظراً لحاجة المحصول لدرجة حرارة مرتفعة و رطوبة عالية، بينما قل إنتاجه في الشمال؛ بسبب هبوب الرياح القارية الجافة على ذلك الجزء، والتي سببت فقد المحصول للماء^(١٤)، وعُدَّ الكاكاو مصدر دخل لأكثر من ٨٠٠,٠٠٠ أسرة منتجة له^(١٥)، و أنتجت غانا نوعان رئيسان منه، أحدهما أطلق عليه اسم كرييلو (Crilelo)، وهو من أجود أنواع الكاكاو، إذ مثل نسبة ٣٠ بالمائة من إنتاج الكاكاو الغاني، والنوع الآخر الذي عُرف بالفورستيرو (Forestero)، والذي مثل ٧٠ بالمائة من الإنتاج، وبشكل عام مثل المحصول نسبة تراوحت بين ٦٠-٧٠ بالمائة من إجمالي حصيلة الصادرات بجمهورية غانا خلال مدة الدراسة، كما إن إنتاجه مثل نحو ٢٤ بالمائة من القيمة المضافة للناتج الزراعي، لذلك قدم فرص عمل لنحو ٢٤ بالمائة من القوة العاملة في البلاد^(١٦).

احتلت جمهورية غانا مطلع عام ١٩٨١ المركز الثالث عالمياً في إنتاج الكاكاو، بعد كل من ساحل العاج والبرازيل، اللتان أنتجتا إلى جانب غانا ونيجيريا والكاميرون نحو ٨٠ بالمائة من الإنتاج العالمي^(١٧)، وعُدَّت سياسة التدخل الحكومي في تسعير محصول الكاكاو من الأسباب المباشرة التي أدت إلى تراجع غانا إلى المركز الثالث عالمياً، بعد أن كانت تحتل المركز الأول خلال السبعينيات، إذ أدت تلك السياسة إلى فقدان الحافز المادي لدى المزارعين للاستمرار في زراعة المحصول، مما دفعهم إلى زراعة أنواع أخرى من المحاصيل النقدية^(١٨).

سَعَت حكومة مجلس الدفاع الوطني لإيجاد حلول تعالج من خلالها انخفاض إنتاج الكاكاو، الذي تدنى من ٤٥٠,٠٠٠ طن في عام ١٩٦٥ إلى ١٥٠,٠٠٠ طن في عام ١٩٨٢^(١٩)، لذلك نفذت بعض الإصلاحات المالية والإدارية؛ لتعويض مزارعي الكاكاو قيمة خفض العملة، التي أثرت على أسعار محاصيلهم، فدفعت للمزارعين أسعاراً أعلى من تلك التي كانوا يتقاضونها من خلال التهريب إلى دول الجوار، ففي الوقت الذي دفعت فيه الحكومة الغانية مبلغ ١٢,٠٠٠ سيدي للطن الواحد، كان المزارع الغاني يبيعه لحكومتي توغو وكوت ديفوار بنحو ٤٠,٠٠٠ سيدي^(٢٠).

ساعد إجراء زيادة أسعار الكاكاو من قبل حكومة مجلس الدفاع الوطني على وضع حد لظاهرة تهريبه، كما خفضت من نسب الضرائب التي فرضت على تصدير ذلك المحصول، فضلاً عن أنها ملكت للمزارعين مزارع الكاكاو التابعة للدولة في مناطق برونج أهافو، وفولتا، والوسطى، والشمالية، والغربية^(٢١)، وعوضتهم مالياً عن تلك الخسائر التي تكبدوها بسبب فقدانهم لأشجار الكاكاو التي أصيبت بفيروس البراعم المتورمة (Swollen Shoot) الذي انتشر في غرب أفريقيا أوائل ثمانينيات القرن العشرين^(٢٢)، ففي إحدى الخطابات التي وجهها الرئيس جيرى رولينغز لمزارعي الكاكاو في عام ١٩٨٣، ذكر: "أن الكاكاو ومنتجات الغابات تشكل نحو ٧٥ بالمائة من إجمالي عائدات صادراتنا ... ومن خلال منتجاتكم نستطيع شراء السيارات والشاحنات والبنزين والكبريت والصابون والسكر"^(٢٣).

بتأريخ ٨ حزيران ١٩٨٤ قررت حكومة مجلس الدفاع الوطني أن تُكَلِّف مجلس تسويق الكاكاو (Ghana Cocoa Board)، الذي تأسس في عام ١٩٧٩ بتولي أمر شؤون الكاكاو، فأصبح مجلس التسويق هو المسوق الرئيس للمحصول، والمسؤول كذلك عن حماية مزارعي الكاكاو، وفرض الضرائب المناسبة عليهم، كما تولى مهمة نقل الكاكاو من المزارع إلى المستودعات والبواخر؛ لغرض تصديره^(٢٤)، ثم قام المجلس في عام ١٩٨٥ بإصلاح حوالي ٣٠٠٠ كيلو متر من الطرق الرابطة بين المزارع والموانئ؛ لتسهيل عملية النقل، و زود المزارعين بشتلات الكاكاو الجديدة؛ لتحل محل الأشجار التي فُقدت أثناء الحرائق والجفاف، والأشجار ذات الغلة المنخفضة، التي تجاوز عمرها الثلاثين عاماً، إلى جانب تزويد المزارعين بالأسمدة، والمبيدات الحشرية^(٢٥)، وفي محاولة لإعادة هيكلة إدارة مجلس تسويق الكاكاو، قرر المجلس بتاريخ ١٩ آب ١٩٨٥ تسريح ١٢,٠٠٠ من موظفيه غير الضروريين، و أوقف عمل ٥٢ مزرعة غير منتجة؛ وذلك بهدف خفض النفقات غير الضرورية، الأمر الذي انعكس إيجاباً على تحسين وضع مزارعي الكاكاو ذوي الانتاجية العالية^(٢٦).

أدت تلك الإصلاحات إلى تعافي محصول الكاكاو تدريجياً، إذ سجل موسم حصاد (١٩٨٦-١٩٨٧) ٢٢٧,٠٠٠ طن، ثم ازداد إلى ٣٠٠,٠٠٠ طن خلال موسم (١٩٨٨-١٩٨٩)^(٢٧)، بيد أنه تراجع إلى ٢٤٢,٠٠٠ طن خلال موسم (١٩٩١-١٩٩٢)؛ بسبب عودة ظاهرة الجفاف، وتراجع أسعار الكاكاو عالمياً^(٢٨)، وذلك ما دفع حكومة حزب المؤتمر الوطني الديمقراطي، بعد فوز الحزب في انتخابات عام ١٩٩٢ إلى فتح باب الشراء والتصدير بالنسبة لمحصول الكاكاو لتجار القطاع الخاص أوائل عام ١٩٩٣، بعد أن كانت تلك العملية حكراً على مجلس تسويق الكاكاو، إذ كان الهدف من تلك الخطوة هو زيادة المنافسة بين التجار لزيادة أسعار المحصول، وبالتالي رفع الحافز لدى الفلاحين على الاستمرار في زراعته^(٢٩).

عاد محصول الكاكاو إلى التعافي؛ نتيجةً لزيادة كميات الأمطار الساقطة، و انتهاء موسم الجفاف، ف سجل نحو ٣١٢,٠٠٠ طن خلال موسم (١٩٩٢-١٩٩٣)، ثم ارتفع إلى ٤٠٠,٠٠٠ طن خلال موسم (١٩٩٥-١٩٩٦)، و ذلك ما أسهم في زيادة إيرادات الدولة المالية^(٣٠)، ففي عام ١٩٩٨ شكل محصول الكاكاو بمفرده نسبة ٤,٩ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لقطاع الزراعة^(٣١)، ويوضح الجدول التالي كميات إنتاج محصول الكاكاو، وأسعار شراء المحصول محلياً، وأسعار التصدير شاملة لتكلفة الشحن خلال المدة (١٩٨٣-٢٠٠١)^(٣٢).

الجدول رقم (١٠)

الموسم الزراعي	كمية الإنتاج (بالطن)	سعر الطن (بالسيدي)	سعر التصدير شامل الشحن (بالسيدي)
١٩٨٤-١٩٨٣	١٥٨,٩٥٦	٢٠,٠٠٠	٥٩,١٣١
١٩٨٥-١٩٨٤	١٧٤,٨٠٩	٣٠,٠٠٠	١٠٨,٧٣٣
١٩٨٦-١٩٨٥	٢١٩,٠٤٤	٥٦,٠٠٠	٢٠٦,٦٦٢
١٩٨٧-١٩٨٦	٢٢٧,٧٦٥	١٤٠,٠٠٠	٣١٣,٧١٧
١٩٨٨-١٩٨٧	١٨٨,١٧٧	١٦٥,٠٠٠	٤٣١,٥١٣
١٩٨٩-١٩٨٨	٣٠٠,١٠١	١٧٤,٠٠٠	٤١١,٥١١
١٩٩٠-١٩٨٩	٢٩٦,٠٥١	٢٢٤,٠٠٠	٤١٥,٩٣٥
١٩٩١-١٩٩٠	٢٩٣,٣٥٢	٢٥١,٠٠٠	٤٩٢,٠٥٩
١٩٩٢-١٩٩١	٢٤٢,٨١٧	٢٥١,٠٠٠	٥١٤,٧٥٩
١٩٩٣-١٩٩٢	٣١٢,١٢٣	٢٥٨,٠٠٠	٥٤٨,٩١٣
١٩٩٤-١٩٩٣	٢٥٤,٦٥٣	٣٠٨,٠٠٠	١,٠٠٩,٩٩٥
١٩٩٥-١٩٩٤	٣٠٩,٤٥٥	٧٠٠,٠٠٠	١,٦٦٤,٩٩٩
١٩٩٦-١٩٩٥	٤٠٣,٨٧٢	٨٤٠,٠٠٠	٢,٠٩٨,٦٧١
١٩٩٧-١٩٩٦	٣٢٢,٤٨٨	١,٢٠٠,٠٠٠	٢,٣٧٢,٩٤٢
١٩٩٨-١٩٩٧	٤٠٩,٣٦٠	١,٨٠٠,٠٠٠	٣,٣٣٥,٠٠٠
١٩٩٩-١٩٩٨	٣٩٧,٣٦٣	٢,٢٥٠,٠٠٠	٤,١٦٦,٦٦٧
٢٠٠٠-١٩٩٩	٤٣٦,٩٤٦	٢,٢٥٠,٠٠٠	٣,٥١٥,٦٢٥
٢٠٠١-٢٠٠٠	٤٤٠,٨٤٧	٢,٣٢٠,٠٠٠	٣,٥١٨,٣٢٩

يتضح من الجدول السابق أن هناك تذبذب في كميات إنتاج الكاكاو خلال مدة الدراسة؛ و ربما يعزى سبب ذلك إلى تذبذب كميات الأمطار الساقطة، نظراً لاعتماد ٧٠ بالمائة من أراضي غانا الزراعية على مياه الأمطار، لكن في المجمل كانت هناك زيادة ملحوظة في الإنتاج، إذ ارتفع من ١٥٨,٩٥٦ طن خلال موسم حصاد (١٩٨٣-١٩٨٤) إلى ٤٤٠,٨٤٧ طن خلال موسم (٢٠٠٠-٢٠٠١)، كما يوضح الجدول رغبة الحكومة الكبيرة في حماية محصول الكاكاو من التهريب، من خلال منحها للمزارعين أسعار مجزية، فبينما كانت تدفع للفلاح نحو ٢٠,٠٠٠ سيدي للطن الواحد خلال موسم حصاد (١٩٨٣-١٩٨٤)، دفعت ٢,٣٢٠,٠٠٠ سيدي خلال موسم (٢٠٠٠-٢٠٠١)، فضلاً عن دعم الحكومة لأسعار تصدير المحصول.

ثانياً- المحاصيل النقدية الأخرى :

أولت حكومة مجلس الدفاع الوطني في بداية حكمها محصول الكاكاو أهمية قصوى، بيد أنها أهملت المحاصيل النقدية الأخرى^(٣٣)؛ بحكم افتقار زراعة تلك المحاصيل للمعدات التكنولوجية الحديثة كالمحالج، والجرارات، والمضادات الحيوية كالأسمدة العضوية، و المبيدات الحشرية، ومبيدات الفطريات، والتي مثل توفيرها عبئاً مالياً إضافياً على الحكومة^(٣٤)، فبحلول عام ١٩٨٣ لم تكن جمهورية غانا مكتفية ذاتياً إلا من محصول نقدي واحد فقط ألا وهو الموز^(٣٥)، والذي هبط إنتاجه كذلك من ٩٣١,٠٠٠ طن في عام ١٩٨٠ إلى ٧٥٤,٠٠٠ طن في عام ١٩٨٣^(٣٦).

شهد مطلع عام ١٩٨٤ توسعاً كبيراً في المناطق الحضرية؛ نتيجة لزيادة تعداد السكان، في الوقت الذي انخفض فيه توافر الغذاء بنحو ٣٠ بالمائة، وغادر معظم الفلاحين المهرة البلاد، الأمر الذي أدى إلى اتساع ظاهرة الفقر الجماعي^(٣٧)، لذلك شعرت الحكومة بخطورة الاعتماد على محصول الكاكاو كمصدر وحيد لزيادة مدخولاتها المالية^(٣٨)، لكن من حسن حظ الحكومة أن موسم الجفاف شارب على الانتهاء في منتصف عام ١٩٨٤، و ازدادت كميات الأمطار الساقطة في مختلف أنحاء البلاد، فلم يكن أمام الحكومة إلا أن توجه اهتمامها نحو تنويع زراعة المحاصيل؛ لتجنب استيرادها من الخارج^(٣٩).

شجعت وزارة الزراعة والأغذية الغانية على زراعة المحاصيل الداخلة في الصناعة كالمطاط الذي انتشرت زراعته جنوب غرب البلاد، والسكر، والقطن، ونخيل الزيت، و ألياف التيلة، والبُن، وجوز الهند، التي زُرِعَ معظمها في الشمال^(٤٠)، كما شجعت على زراعة المحاصيل الغذائية الاستهلاكية مثل الأرز، والذرة، والبطاطا، والخضراوات، و الفاكهة، والكسافا، والفول السوداني^(٤١)، والتي زُرِعَت في مختلف أنحاء البلاد، ومن أجل دفع أكبر عدد من المواطنين للمشاركة في زراعة المحاصيل، شرعت الحكومة العديد من الإصلاحات في ذلك القطاع، إذ قللت مدة إراحة التربة من أربع سنوات إلى سنتين، و رصدت

إعانات مالية مجزية للاكتشافات البحثية في مجال زراعة المحاصيل، إذ تجاوزت نفقات الحكومة على المؤسسات البحثية الزراعية مبلغ ١,٥٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي خلال عام ١٩٨٤^(٤٢).

زاد الاهتمام الحكومي بقطاع الزراعة في عام ١٩٨٥، إذ أقدمت الحكومة على مسح الأراضي المهمة في مختلف أنحاء البلاد لإعادة زراعتها، وأشركت القوات المسلحة في مجال الزراعة عن طريق تمليك أفرادها للأراضي^(٤٣)، وقررت استغلال سد أكوسومبو في منطقة الفولتا في عملية ري الأراضي إلى جانب كونه مولداً للطاقة الكهربائية، فضلاً عن إنشائها لمحطات ري في الحزام الساحلي بالجنوب الغربي من البلاد؛ لري أراضي تلك المنطقة^(٤٤)، و وزعت نحو ٢٦,٤٠٠ طن من الأسمدة على الفلاحين، ومنحت تراخيص استيراد لوزارة الزراعة بكلفة ٥٢,٠٠٠,٠٠٠ سيدي؛ لغرض استيراد المستلزمات الزراعية الأساسية من الخارج^(٤٥).

أعادت الحكومة في عام ١٩٨٦ تفعيل دور "هيئة المزارع الحكومية"، التي توقف عملها بعد انقلاب جيري رولينغز عام ١٩٨١، إذ تركز نشاطها على تنمية وتطوير و زراعة محاصيل نخيل الزيت، والمطاط، وجوز الهند، والكولا، وهي محاصيل استهدفت الحكومة تنميتها؛ لغرض إمداد الصناعة الزراعية المحلية وتنويع الصادرات الزراعية، كما أسست الحكومة في العام نفسه "هيئة إنتاج الغذاء"؛ لغرض متابعة كميات الإنتاج الزراعي، وتوزيعها بعدالة على سكان البلاد^(٤٦)، إذ تعاونت الهيئة الأخيرة بين عامي (١٩٨٦-١٩٨٧) مع "منظمة الأغذية العالمية" (World Food Programme) في تنفيذ ما عُرف بـ "مشروع ساساكوا-كارتر" (Sasakwa-Carter)، الذي تبنته الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع اليابان لتنمية زراعة الكسافا والذرة في غانا؛ كونها من الدول المعرضة للجفاف^(٤٧)، فنتج عن تلك الإصلاحات زيادة ملموسة في مساهمة المحاصيل النقدية في الناتج المحلي الإجمالي لدولة غانا خلال عام ١٩٨٨^(٤٨)، و يوضح الجدول التالي كميات إنتاج المحاصيل الأعلى غلة، وبمتوسط ثلاث سنوات خلال المدة (١٩٨١-١٩٩٢)^(٤٩).

الجدول رقم (١١)

المدة	الذرة	الدخن	الأرز	الكسافا	اليوم	الكوكويام	الموز
١٩٨١-١٩٨٣	٢٩٩,٠٠٠	٧٨,٠٠٠	٥٢,٠٠٠	٢٠٨٨	٦٨٢,٠٠٠	٦٦٠,٠٠٠	٦٣٩,٠٠٠
١٩٨٤-١٩٨٦	٦١٣,٠٠٠	١١٨,٠٠٠	٦٨,٠٠٠	٤٧٥٢	١,٠٧١,٠٠٠	١,٤٨٠,٠٠٠	١,٥٥٣,٠٠٠
١٩٨٧-١٩٨٩	٦٣٨,٠٠٠	١٨٢,٠٠٠	٨٣,٠٠٠	٣١١٥	١,٢٢٢,٠٠٠	١,١٠٩,٠٠٠	١,١٠٦,٠٠٠

١,٠١٩,٠٠٠	١,١٠٥,٠٠٠	١,٩٤٧,٠٠٠	٤٦٩٣	١٠١,٠٠٠	١٠٩,٠٠٠	٧٣٩,٠٠٠	١٩٩٠-١٩٩٢
-----------	-----------	-----------	------	---------	---------	---------	-----------

يتضح من الجدول أعلاه أن غلة المحاصيل المذكورة كانت بارتفاع مستمر على الرغم من انخفاضها في بعض السنوات، وذلك يشير إلى نجاح استراتيجية الحكومة الزراعية، التي بنيت على أساس دعم الفلاحين وتقليل استيراد المنتجات الغذائية من الخارج، كما يتضح انخفاض غلة محصول الكسافا، بسبب تصنيف ذلك المحصول من قبل وزارة الزراعة الغانية على أنه محصول احتياطي للذرة، فضلاً عن تكاليف إنتاجه العالية نسبياً.

سجلت المحاصيل النقدية الأخرى غلات لا بأس بها خلال مدة تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي (١٩٨٣-١٩٩٢)، إذ سجل محصول جوز الهند كميات تراوحت بين ٢١٠,٠٠٠-٣٣٧,٠٠٠ طن، وسجل قصب السكر كميات تراوحت بين ١٩٠,٠٠٠-٢٠٠,٠٠٠ طن، وسجل الفول السوداني كميات تراوحت بين ٨٠,٠٠٠-٢٠٠,٠٠٠ طن، وسجلت الخضراوات كميات تراوحت بين ٤١٧,٠٠٠-٥٩٩,٠٠٠ طن، وسجل القطن كميات تراوحت بين ١٠٠٠-٣٠٠٠ طن، وسجلت محاصيل الفواكه والقهوة والكولا زيادات مماثلة^(٥٠).

نفذت حكومة المؤتمر الوطني الديمقراطي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي في عام ١٩٩٣ برنامجاً زراعياً أطلق عليه "برنامج الزراعة الغانية متوسط الأجل ١٩٩٣-٢٠٠٠"، وكان الهدف الأساس للبرنامج هو خصخصة قطاع الزراعة بشكل كامل^(٥١)، أي إناطة الشؤون الزراعية في جمهورية غانا بالقطاع الخاص الاستثماري؛ لعدم قدرة القطاع العام على تحمل جميع الأعباء الاقتصادية، وذلك مقابل إلغاء الدعم الحكومي على المدخلات الزراعية كالأسمدة، والمبيدات الحشرية، ومبيدات الفطريات، وآلات الحراثة؛ نتيجة لارتفاع أثمانها^(٥٢)، إذ أدى تنفيذ ذلك البرنامج إلى زيادة ملحوظة في كميات الإنتاج خلال المدة (١٩٩٣-٢٠٠١)^(٥٣)، ويوضح الجدول التالي كميات الإنتاج (بالطن) للمحاصيل الأعلى غلة خلال تلك المدة^(٥٤).

الجدول رقم (١٢)

السنة	الذرة	الدخن	الأرز	الكسافا	اليام	الكوكويام	الموز
١٩٩٣	٩٦١,٠٠٠	١٩٨,٠٠٠	١٥٧,٠٠٠	٥,٩٧٢	٢,٧٢٠	١,٢٣٦	١,٣٢٢
١٩٩٤	٩٣٩,٠٠٠	١٦٨,٠٠٠	١٦٢,٠٠٠	٦,٠٢٥	١,٧٠٠	١,١٤٨	١,٤٧٥
١٩٩٥	١,٠٣٤,٠٠٠	٢٠٩,٠٠٠	٢٢١,٠٠٠	٦,٦١١	٢,١٢٦	١,٣٨٣	١,٦٣٦
١٩٩٦	١,٠٠٨,٠٠٠	١٩٣,٠٠٠	٢١٦,٠٠٠	٧,١١١	٢,٢٧٥	١,٥٥٢	١,٨٢٣
١٩٩٧	٩٩٦,٠٠٠	١٤٤,٠٠٠	١٩٧,٠٠٠	٧,٠٠٠	٢,٧٤٨	١,١٤٧	١,٨١٨
١٩٩٨	١,٠١٥,٠٠٠	١٦٢,٠٠٠	٢٨١,٠٠٠	٧,٧١٧	٢,٧٠٣	١,٥٧٧	١,٩١٣

١٩٩٩	١,٠٢٥,٠٠٠	١٧٨,٠٠٠	٢٥٦,٠٠٠	٧,٢٥٤	٢,٦٥٠	١,٥٧٠	٢,٠٥٠
٢٠٠٠	١,٠٥٠,٠٠٠	١٧٠,٠٠٠	٢٧٠,٠٠٠	٧,٨٦٥	٢,٧٧٢	١,٥٥٨	٢,١٦٠
٢٠٠١	١,١٢٣,٠٠٠	١٧٣,٠٠٠	٢٧٢,٥٠٠	٧,٨٦٠	٢,٧٧٥	١,٥٨٧	٢,٢١٠

يتضح من الجدول استمرار زيادة إنتاج المحاصيل النقدية، رغم تذبذبها بين سنة وأخرى، وذلك يدل على أن حكومة حزب المؤتمر الوطني الديمقراطي التي انتخبت دستورياً لم تغير الاستراتيجيات الزراعية التي وضعت في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي، على الرغم من تحول نظام الحكم في البلاد من عسكري إلى ديمقراطي دستوري، أي أن الرئيس جيري رولينغز حقق مبدأ شعار الاستمرارية الذي رفعه أثناء الحملة الدعائية لحزبه قبل الانتخابات الرئاسية عام في ١٩٩٢.

المبحث الثالث - الإصلاح الاقتصادي لقطاع الغابات:

شكلت الغابات نحو ٢٣,٠٠٠,٠٠٠ هكتار من المساحة الإجمالية لجمهورية غانا^(٥٥) أي ثلث مساحة البلاد تقريباً^(٥٦)، وقُسمت تلك الغابات إلى ثلاثة أنواع هي: الغابات الاستوائية المطيرة، التي تركزت في الجنوب الغربي، وامتازت بارتفاع أشجارها التي بلغت نحو ٦٠ متراً، والغابات النفضية الجافة، التي غطت المناطق الوسطى والشمالية، لكن أشجارها كانت ذات أطوال متوسطة^(٥٧)، وغابات المنغروف (Mangrove Forests) الساحلية، التي امتدت على مسافة ٥٤٠ كم^٢ على طول الساحل الجنوبي^(٥٨). مثلت مناطق الغابات أهمية بالغة بالنسبة للاقتصاد الغاني؛ نظراً لما أنتجته من كميات كبيرة من الأخشاب التي استخدمت كمواد أولية في مجالي الصناعة والتجارة^(٥٩)، و حطب الوقود^(٦٠)، فضلاً عما وفرته من غطاء ظلي نمت فيه البذور، والفواكه، والجذور، و الدرنات، والفطر، والتي مثلت مصدراً غذائياً هاماً بالنسبة لسكان الحظر والريف، إلى جانب ذلك عُدَّت مناطق الغابات، ولاسيما منطقة الغابات المطيرة، موطناً للكثير من الحيوانات النادرة والمهددة بالانقراض، كالقط الذهبي، والشمبانزي، وفرس النهر القزم، و فيل الغابة، والجواميس، والقردة، والنمور، والأسود، والثعابين، والتماسيح، وأكثر من ٢٠٠ نوع من الطيور^(٦١).

احتلت جمهورية غانا منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين المرتبة الأولى على مستوى القارة الأفريقية في إنتاج وتصدير الأخشاب، كما احتلت الأخشاب المرتبة الثالثة في الاقتصاد الغاني^(٦٢) بعد الكاكاو والتعدين كمصدر للنقد الأجنبي^(٦٣)، إذ ساهمت خلال مدة الدراسة بنحو ٥ بالمائة في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي، وخلقت فرص عمل لنحو ٧٠,٠٠٠ عامل، أي ما مثل نحو ١٥ بالمائة في المتوسط من إجمالي القوة العاملة في البلاد، كما مثلت نحو ١١ بالمائة في المتوسط من القيمة المضافة لقطاع الزراعة^(٦٤).

أدت الحرائق التي التهمت غابات غانا خلال المدة (١٩٧٩-١٩٨٣)، وحاجة السكان المتزايدة لخشب الوقود، فضلاً عن استخدام كميات كبيرة من الأخشاب كقناطر، وأعمدة، وحطب، في أعمال

التعدين و زراعة الكاكو، إلى فقدان نحو ٣٠ بالمائة من إنتاج الأخشاب^(٦٥)، لذلك أولت حكومة مجلس الدفاع الوطني قطاع الغابات أهمية كبرى في ظل تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي، إذ أقدمت في عام ١٩٨٥ على تنفيذ ما عُرف بـ "مشروع جرد الغابات ١٩٨٥-١٩٨٩"، وذلك بمساعدة الحكومة البريطانية، التي منحت حكومة غانا في عام ١٩٨٥ مبلغ ١,١٤٦,٠٠٠ جنيه استرليني؛ لتسهيل تنفيذ المشروع؛ نظراً لحاجة بريطانيا الدائمة للأخشاب الغانية، إذ تمكنت الحكومة الغانية من خلال تنفيذ ذلك المشروع أن تحدد المخزون المتنامي لكميات وأنواع الأخشاب المتوفرة في الغابات، و وضعت آلية عمل ضمنت بواسطتها قطع أشجار الغابات بشكل شبه منظم وقانوني خاضع لتوجيهاتها^(٦٦)، فبعد أن مثل إنتاج الأخشاب الصلبة نحو ٥٦٠,٠٠٠ متر مربع في عام ١٩٨٣، وصل إلى نحو ٨٩٠,٠٠٠ متر مربع في عام ١٩٨٦، كما بلغ إنتاج الأخشاب المنشورة في العام نفسه نحو ٢٣٢,٠٠٠ متر مربع، بعد أن كان ١٨٩,٠٠٠ متر مربع خلال عام ١٩٨٣^(٦٧).

بحلول تشرين الثاني ١٩٨٨ تم جرد نحو ٥,٤٦٠ كم^٢ مربع من الغابات، قسمتها الحكومة إلى ٤٣ محمية؛ لغرض تنظيم إدارتها، وفي عام ١٩٨٩ نفذت الحكومة مشروعاً جديداً عُرف بـ "مشروع إدارة موارد الغابات"، وذلك بالتعاون مع صندوق النقد الدولي و "منظمة الأغذية والزراعة العالمية" Food and Agriculture Organization of The United Nations)، اللذان منحا غانا مساعدة مالية بلغت نحو ٦٤,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي؛ لتنفيذ المشروع الأخير، الذي هدَفَ إلى تجديد الغابات عن طريق زراعة أشجار جديدة، والحفاظ على ثروات الغابات من التجاوزات الجائرة وغير القانونية، إذ تم بين عامي ١٩٨٩-١٩٩٠ زراعة أكثر من ١٢٠,٠٠٠ هكتار من الأشجار سريعة النمو مثل التيك والسنت في المنطقة الجنوبية الغربية، ومنطقة الساحل الجنوبي^(٦٨).

بلغت الأموال التي صرفتها الحكومة الغانية من مواردها الداخلية على قطاع الغابات خلال المدة (١٩٨٣-١٩٩٠) قرابة ١٢٠,٠٠٠,٠٠٠ سيدي، لغرض زراعة الأشجار الجديدة، وتوفير آلات قطع الأخشاب، وقطع الغيار، وإصلاح طرق النقل الرابطة بين الغابات والموانئ؛ لتسهيل عملية نقل الأخشاب؛ لغرض تصديرها^(٦٩)، و استحوذ القطاع الخاص على النصيب الأكبر من الاعتمادات الحكومية الميسرة في قطاع الغابات، إذ أنتج القطاع الخاص وحده نحو ٦٠ بالمائة من صادرات غانا الخشبية، التي صُدِّرَ معظمها إلى الدول الغربية عن طريق مينائي تيمّا وتاكورادي على هيئة ألواح خشبية أو كتل منشورة أو نشارة خشب، إذ صدرت غانا كمتوسط سنوي خلال مدة تنفيذ برنامج الإصلاح ما قارب من نحو ٣٥,٠٠٠,٠٠٠ مليون قدم مكعب من الكتل الخشبية، ونحو ٩,٠٠٠,٠٠٠ قدم مكعب من نشارة الخشب، فبحلول عام ١٩٩٠ ساهم قطاع الغابات بنحو ٤,٢ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي^(٧٠)، ويوضح الجدول التالي تطور إنتاج الأخشاب في غانا بين عامي (١٩٨١-١٩٩٠)^(٧١).

الجدول رقم (١٣)

السنة	خشب مصنع (بالطن)	خشب صلب ومنتشور (بالطن)
١٩٨١	٩٣١,٠٠٠	٥٥٠,٠٠٠
١٩٨٢	٧٩١,٠٠٠	٤١٠,٠٠٠
١٩٨٣	٧٩١,٠٠٠	٤١٠,٠٠٠
١٩٨٤	٧٩١,٠٠٠	٤١٠,٠٠٠
١٩٨٥	١,٠٨١,٠٠٠	٧٩٤,٠٠٠
١٩٨٦	١,١٧٥,٠٠٠	٧٩٤,٠٠٠
١٩٨٧	١,١٠١,٠٠٠	٨٢١,٠٠٠
١٩٨٨	١,١٠١,٠٠٠	٨٣٠,٠٠٠
١٩٨٩	١,١١٠,٠٠٠	٨٣٠,٠٠٠
١٩٩٠	١,١١٠,٠٠٠	٨٤٠,٠٠٠

عادت ظاهرة الجفاف بين عامي (١٩٩٠-١٩٩٢) مسببة حرائق جديدة في مناطق الغابات الغانية، مما أثر سلباً على كميات إنتاج تلك المناطق، لذلك بحثت الدول التي عُدَّت سوقاً لتصريف الخشب الغاني، ولاسيما دول القارة الأوروبية عن وجهات جديدة لاستيراد الأخشاب، الأمر الذي لفت انتباه حكومة غانا المنتخبة دستورياً^(٧٢)، والتي ذكر رئيسها جيرى رولينغز في خطاب له أمام البرلمان الغاني بتاريخ ٦ نيسان ١٩٩٣ قائلاً: "طالما مثلت الأخشاب من غاباتنا المرتبة الثالثة كمصدر للعمولات الأجنبية، بعد الكاكاو والمعادن، ومع ذلك من المؤسف وعلى الرغم من جهودنا لتعزيز الوكالات المسؤولة عن الإدارة الرشيدة والمستدامة لموارد الغابات فإن هذا التراث الثمين لا زال يتآكل؛ نتيجة لإزالة الأراضي من أجل الزراعة، وحرائق الغابات، والبحث عن وقود الخشب لسكاننا المتزايدين بسرعة، وقطع الأشجار بطريقة غير منظمة وغير قانونية"^(٧٣).

بتاريخ ١٣ تموز ١٩٩٣ شرع البرلمان الغاني قانوناً سمي "قانون الحفاظ على الغابات" رقم (٤٥٣)، و بموجبه أنشأت "هيئة الغابات" التي ألحقت بوزارة الأراضي و الموارد الطبيعية، وأصبحت هي المسؤولة عن تنسيق وتنظيم وإدارة موارد الغابات والحياة البرية في البلاد^(٧٤)، إذ بلغت الأموال التي خصصتها الحكومة للهيئة لإصلاح قطاع الغابات بين عامي (١٩٩٣-١٩٩٧) نحو

١٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سيدي^(٧٥), صُرفَ معظمها على تشجير الأراضي, وتعزيز الصناعات القائمة على الأخشاب^(٧٦), وإصلاح طرق النقل الحيوية التي ربطت الغابات بالمصانع والموانئ^(٧٧).

أصدرت الحكومة في عام ١٩٩٧ قانون "إدارة موارد الأخشاب" رقم (٥٤٧), الذي تم بموجبه حظر قطع الأخشاب دون إبرام عقد حكومي بين الحكومة والمستفيد, باستثناء الأراضي المملوكة للقطاع الخاص, كما حدد القانون المساحة الجغرافية والمدة المسموح بها لاستغلال الأرض المرخصة للمستفيد, ثم شددت الحكومة سياستها تجاه قطاع الغابات خلال المدة (١٩٩٩-٢٠٠١), عندما أرسلت حملات عسكرية إلى الأراضي التي شهدت قطعاً جائراً للأشجار, وصراعاً قُبلياً حاداً حول حيازة الأراضي التي مَلَّكتها الدولة للمواطنين, وذلك لفرض سلطة الحكومة على تلك المناطق^(٧٨).

المبحث الرابع- تنمية الثروة الحيوانية:

وجهت حكومة مجلس الدفاع الوطني جهودها عند تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي نحو تنمية الثروة الحيوانية, وتدعيم الاستهلاك المحلي للبروتين, إذ أنفقت على قطاع الثروة الحيوانية خلال مدة تنفيذ البرنامج نحو ٣٢,٠٠٠,٠٠٠ سيدي؛ لغرض توفير علف الحيوانات الذي قل في البلاد نتيجة ضعف الغطاء النباتي؛ بسبب تعاقب مواسم الجفاف وقلة سقوط الأمطار^(٧٩), وكذلك لتوفير المبيدات الحشرية؛ لمكافحة وباء ذبابة البحر الذي فتك بالحيوانات^(٨٠), كما أنشأت مركزاً للوحدات البيطرية في مدينة تمالي الشمالية, بحكم تركيز نحو ٧٠ بالمائة من ثروة البلاد الحيوانية في ذلك الجزء^(٨١), إلى جانب المذابح التي أنشأت في مختلف أنحاء البلاد؛ للاستفادة من اللحوم والألبان والجلود, ويوضح الجدول التالي أعداد الثروة الحيوانية في جمهورية غانا (بالألف رأس), خلال المدة (١٩٨٣-١٩٩٢)^(٨٢).

الجدول (١٤)

السنة	الماشية	الأغنام	الماعز	الخنائير	الدواجن
١٩٨٣	١,٠٠٢	١,٧٥٠	١,٥٣٩	٣١٧	٥,٩٤٩
١٩٨٤	١,٠٧٨	١,٩٧٧	١,٦٧٨	٣٩٩	٥,٨٩٣
١٩٨٥	١,٠٦٥	١,٩٨٧	١,٦٠٥	٤١٣	١٠,٠٢٤
١٩٨٦	١,١٣٥	١,٨١٤	١,٦٣٣	٤٦٩	٦,٤٠٩
١٩٨٧	١,١٧١	١,٩٨٨	١,٩٠١	٥٣٤	٨,٢١٤
١٩٨٨	١,١٢٦	٢,٠٤٦	١,٩٩١	٤٧٨	٨,٠٤٠
١٩٨٩	١,١٣٦	٢,٢١٢	٢,٣٦٤	٥٥٩	٨,٧٨٧
١٩٩٠	١,١٤٥	٢,٢٢٤	٢,٠١٨	٤٧٤	٩,٩٩٠
١٩٩١	١,١٩٥	٢,١٦٢	٢,١٩٤	٤٥٤	١٠,٥٧٢

١٩٩٢	١,٢٢١	٢,١٤٦	٢,٢٢١	٤٣٦	١١,٨٨٧
------	-------	-------	-------	-----	--------

شهدت البلاد بعد تحولها من نظام الحكم العسكري إلى نظام الحكم الدستوري زيادة مطردة في عدد السكان الذي بلغ نحو ١٧ مليون نسمة^(٨٣), إذ لم يعد بوسع قطاع الثروة الحيوانية سد سوى ٣٠ بالمائة من حاجة البلاد من البروتين الغذائي^(٨٤), لذلك ومن أجل سد النقص الذي طرأ توجّهت الحكومة الغانية نحو استيراد الحيوانات الحية من دول الجوار ولاسيما بوركينا فاسو, ومالي, والنيجر^(٨٥), ويوضح الجدول التالي كميات رؤوس الحيوانات المستوردة خلال المدة (١٩٩٣-٢٠٠١)^(٨٦).

الجدول رقم (١٥)

السنة	الماشية	الأغنام	الماعر	الخنائير	الدواجن
١٩٩٣	١٣	٣٥١	٣٨٧	٤٥٨	غير متوفر
١٩٩٤	٣٥	٨٨٥	٢٤٠	٠	غير متوفر
١٩٩٥	٢٥٢	٩٩	١٧	١	غير متوفر
١٩٩٦	١٦,١٠٥	٤,٩٨٩	٥,٢١٢	٠	غير متوفر
١٩٩٧	٥٧,٤١١	٨,٠٨٢	٩,١٧٦	٠	غير متوفر
١٩٩٨	٧١,٣٧٧	١٢,٦٤٨	١٦,٥٢٢	٠	٤٨,٨١٦
١٩٩٩	٥٥,٦٨١	٩,٥٤٥	١٠,٧٠٩	١٠٠	٤٧,٧٠٠
٢٠٠٠	٤٣,٨٦٧	١١,٨٩٨	١٣,٤٢١	٢٠٨	٤٢,٦٣٢
٢٠٠١	٤٨,٤٨٥	١٠,٦٠٤	١٢,٣٦١	١٨٥	٤١,٩٠٦

عُدَّت الأسماك بأنواعها (التونة, السردين, السلور, الرنجة, الماكريل...) المصدر البروتيني المفضل لدى الغانيين^(٨٧), كما مثلت مصدراً آخرًا من مصادر الدخل الحكومي^(٨٨), إذ شكلت في المتوسط نحو ٣ بالمائة من القيمة المضافة للنتائج الزراعي الإجمالي خلال مدة الدراسة, أي أنها أنتجت سنوياً في المتوسط بين ٢٣٤,٠٠٠-٤٠٠,٠٠٠ طن, وسد ذلك المعدل في المتوسط نحو ٧٥ بالمائة من حجم الطلب المحلي على الأسماك^(٨٩), ومهنة صيد الأسماك مهنة عرفها الغانيين منذ أمد بعيد, وعادةً ما اتبع الصيادين الغانيين الطرق التقليدية لصيد الأسماك في سواحل أكرا, وسيكوندي, وكيتا, والتي اعتمدت على القوارب الخشبية وشباك الغزل^(٩٠), إذ سببت الأزمات الاقتصادية المتعاقبة, ولاسيما تلك التي عصفت بجمهورية غانا في بداية تسنم جييري رولينغز للحكم, في جعل مهمة الصيادين أكثر صعوبة, فلم يكن بوسعهم ولا بوسع قواربهم مجاراة التقدم العالمي الذي طرأ على وسائل ومعدات الصيد^(٩١).

أنتجت غانا في عام ١٩٨٢ نحو ٢٣٤,٠٠٠ طن من الأسماك^(٩٢), ثم ارتفع انتاجه تدريجياً إذ بلغ نحو ٣٣٠,٠٠٠ طن في عام ١٩٨٤ و ٣٤٦,٠٠٠ طن في عام ١٩٨٥, و ٣٩٠,٠٠٠ طن في عام ١٩٨٦^(٩٣), ومن أجل زيادة الإنتاج السمكي المحلي, وتقليل الاعتماد على الخارج, أقدمت الحكومة في عام ١٩٨٧ على رفع أجور الصيادين, و زاد اهتمامها بمزارع الأسماك من خلال إلقاء كميات كبيرة من الأسماك الصغيرة في الأنهر والبحيرات لغرض تحقيق التكاثر, كما منعت الصيادين من مزاوله مهنة الصيد بين شهري (آب- تشرين الثاني), وهي المدة التي تكاثرت فيها أسماك البلاد, كما أنشأت مصانع ومخازن مكيفة لتعليب وحفظ الأسماك في مدن أكرا, وتاكورادي, وسونياني, وتيما, وافتتحت ورشاً قرب الأنهر؛ لإصلاح القوارب ذات المحركات التي استطاعت الدخول لمسافات طويلة داخل المياه^(٩٤).

كان من المفترض أن تسهم تلك الخطوات التي اتبعتها الحكومة في زيادة كميات الإنتاج السمكي, بيد أن الصيد الجائر على نطاق واسع من قبل السفن الأجنبية أدى إلى استنزاف مخزوناته, ففي عام ١٩٨٨ هبط الإنتاج السمكي إلى ٣٠٢,٩٠٠ طن, ثم إلى ٣٠٠,٠٠٠ طن في عام ١٩٨٩, و زادت عودة الجفاف من حدة هبوط إنتاج الأسماك إذ وصل إلى ٢٨٩,٦٧٥ طن خلال عام ١٩٩٢؛ نتيجة لجفاف البحيرات والأنهر^(٩٥).

بتأريخ ٢٠ أيار ١٩٩٢ أصدرت وزارة الزراعة والأغذية الغانية "قانون صيد الأسماك" رقم (٢٥٦)^(٩٦), الذي أصبح بموجبه الحصول على ترخيص حكومي شرط أساسي لمزاوله مهنة الصيد في المياه الغانية^(٩٧), كما منع الصيادين من اصطياد الأسماك الصغيرة والنقاط المحار الذي تتغذى عليه^(٩٨), وحدد مناطق الصيد المسموح بها, وأجاز استيراد محركات القوارب^(٩٩), وبسبب انهيار مخزون السردين, الذي عُدَّ من أكثر أنواع الأسماك طلباً في الأسواق المحلية والعالمية^(١٠٠), قررت الحكومة في عام ١٩٩٥ تقليص تراخيص الصيد, ولاسيما بعد أن استخدم الصيادين الأجانب أساليب جائرة في مهنتهم, مثل السونار الكاشف, والشباك ذات العيون الضيقة, التي كانت تلتقط الأسماك الصغيرة والكبيرة^(١٠١), وذلك ما دفع الحكومة في عام ١٩٩٨ إلى اقتراض مبلغ قدره ١٩,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي من صندوق النقد الدولي؛ لغرض تطبيق نظام مراقبة السفن بواسطة الأقمار الصناعية؛ لمكافحة الصيد غير القانوني, ونتيجة لتلك المشكلات لم يتجاوز إنتاج الأسماك بحلول عام ٢٠٠١ كمية ٣٢٠,٠٠٠ طن^(١٠٢).

الخلاصة:

ركز برنامج الإصلاح الاقتصادي على سياسات تحرير التجارة الخارجية, وتعديل سعر الصرف الرسمي للعملة, وخصخصة المؤسسات الحكومية, وتطوير البنية التحتية, إذ انعكست تلك السياسات على قطاع الزراعة عبر تحسن إنتاج بعض المحاصيل التصديرية, ولاسيما الكاكاو, وتدفق استثمارات جديدة إلى القطاع, وزيادة الأسعار الحقيقية للمزارعين نتيجة لتخفيض قيمة العملة, غير أن آثار الإصلاح لم

تكن إيجابية بالكامل؛ فإلغاء الدعم الحكومي ورفع أسعار المدخلات الزراعية أضعفا قدرة صغار المزارعين على الإنتاج، وازدادت هشاشتهم أمام تقلبات الأسعار العالمية، كما أن تركيز السياسات على المحاصيل التصديرية جاء على حساب المحاصيل الغذائية، مما أدى إلى تباين في توزيع المكاسب داخل القطاع الزراعي، وعلى مستوى الفئات الاجتماعية، بيد أنه تكون هناك تنظيم مؤسسي داخل قطاع الزراعة الغاني، أصبح بمثابة حجر الزاوية لتطوير القطاع على الأمد البعيد.

المصادر:

- 1-Allan R.Robinson & Kenneth H.Brink, Global Coastal Ocean, Multiscale Interdisciplinary Processes, Harvard University Press, London,2005.
- 2-Amadou Tall & Pierre Failler, Fishery and Aquaculture Industry in Ghana, ATLAFCO Press, Marrakesh,2012.
- 3-Anim, G. J. Kwaponq & Others, Vulnerability and Adaptation Assessment Under The Netherlands Climate Change Studies Assistance Program Phases, Vulnerability of Agriculture to Climat Change on Cocoa Production, Cocoa Research Institute of Ghana New Tafo Akim,2003.
- 4-C.H. Hoste & Others, Trypanotolerant Livestock in West and Central Africa, International Livestock Center for Africa, Addis Ababa, 1992.
- 5-Colin Legum, Annual Survey and Documents of African Contemporary Record 1983-1985, Africana Publishing Co, New York, 1985.
- Daily Graphic, Accra, 20 June 1997.
- 6-Doborah Pello & Naomi Chazan, Ghana Coping With Uncertainty, Westview Press, London,1982.
- 7-Documents of International Monetary Fund, Country Staff Reports, File No.323/5 Background Information on Production and Investment Performance in Ghana, 17 May 1995.
- 8-Documents of International Monetary Fund, Staff Country Report No.1, Ghana: Statistical Appendix, January 2000.

- 9–Dominic M. Ayine, Developing Legal Tools for Citizen Empowerment: Social Responsibility Agreements in Ghana's Forestry Sector, Center for Public Interest Law, Philadelphia, 2001.
- 10–F.R.U.S, File No. G34 /91, Ghana Post Report, Indiana University, June 1986.
- F.R.U.S, Technical Information Service, Global Agricultural Policy Review, Report No.Ages 880304, Washington, May 1988.
- 11–F.R.U.S, Technical Information Service, Global Agricultural Policy Review, Report No.Ages 880304, Washington, May 1988, p.271.
- 12–Food and Agriculture Organization of The United National, Forestry Policies of Selected Countries in Africa, Food and Agriculture Organization of The United National Press,1996.
- 13–Food and Agriculture Organization of The United National, Forestry Policies of Selected Countries in Africa, Food and Agriculture Organization of The United National Press,1996.
- 14–Food and Agriculture Organization of The United Nations, Proceedings of The FAO Expert Consultation on Fish Technology in Africa, Abidjan – Cote D'Ivoire (25–28 April 1988), Rome,1989.
- 15–Foreign Relations of The United States (F.R.U.S), File No. G34 /91, Ghana Post Report, Indiana University, June 1986.
- 16–Ghana News, Accra, 17 May 1996.
- 17–Ghana News, Accra, 22 December 1990.
- 18–Ghana News, Accra, 4 June 1986.
- 19–Ghanaian Ministry of Food and Agriculture, Livestock Development in Ghana Policies and Strategies, (N.P),2004.
- 20–Howard Schissel, "Fishing The Atlantic: Foreign Fleets Take Leon's", The Africa Review 1988, World of Information, London,1988.

- 21-International Monetary Fund, Ghana Adjustment Policies and Program, A Country Study, International Monetary Fund Press, Washington,1984.
- 22-James K. Boyce & Sunita Narain & Elizabeth A. Stanton, Reclaiming Nature: Environmental Justice and Ecological Restoration, Anthem Press, London,2007.
- 23-Jeffery Herbst, The Politics of Reform In Ghana 1982-1991, University of California Press, California,1993.
- 24-Jerry John Rawlings, Boosting The Morale of Farmers, Publishing Corporation, Tema,1983.
- 25-John Paxton, The Statesman's Year – Book, Statistical And Historical Annual of The States of The World for The Year 1983-1984, Macmillan Press, London, 1983.
- 26-Kym Anderson & William A.Masters, Distortions To Agricultural Incentives in Africa, The World Bank, Washington, 2009.
- 27-Laverle Berry, Ghana: A Country Study, 3rd ed, Federal Research Division Library of Congress, Washington,1994.
- 28-Matti Palo & Gerardo Mery, Sustainable Forestry Challenges for Developing Countries, Kluwer Academic Publishers, London,1996.
- 29-Ministry of Agriculture, Medium Term Agriculture Development Program, Government Printers, Accra, 1990.
- 30-Mozammel Huq & Michael Tribe, The Economy of Ghana, 50 Years of Economic Development, Palgrave Macmillan, London ,2018, p.83 ; Doborah Pello & Naomi Chazan, Ghana Coping With Uncertainty, Westview Press, London,1982 .
- 31-Nurul Islam, Population and Food in The Early Twenty-First Century, International Food Policy Research Institute, Washington,2020.
- 32-Odoom Domson, A Strategic Overview of the Forest Sector in Ghana, Louisiana Forest Products Development Center,2007.

- 33–P.H. Blackburn, *The Africa Review* 1987, World of Information, London, 1987.
- Paul Osei – Tutu & Others, *Hidden Forestry Revealed*, International Institute for Environment and Development, London,2010.
- 34–Pennsylvania State University, *Artisan Fishery Technology in Ghana*, Agency for International Development, Washington, 1979.
- 35–People's Daily Graphic, Accra, 22 May 1992.
- 36–Roger S. Gocking, *The History of Ghana*, Green Wood, London, 2005.
- 37–Samuel Asuming–Brempong, John K. M. Kuwornu, Policy Initiatives and Agricultural Performance in Post–independent Ghana, *Journal of Social and Development Sciences*, Vol.4, No. 9, University of Ghana, Accra,2013.
- 38–Sergio Pereira Leite & Others, *Ghana: Economic Development in a Democratic Environment*, International Monetary Fund, Washington, 2000.
- 39–Shashi Kolavalli & Marcella Vigneri, *Cocoa in Ghana: Shaping the Success of an Economy*, International Food Policy Research Institute, University of Oxford, Oxford,2012.
- 40–Shashi Kolavalli & Marcella Vigneri, *Cocoa in Ghana: Shaping the Success of an Economy*, Department of Economics, University of Oxford, 2016.
- 41–Shashi Kolavalli & Marcella Vigneri, *The Cocoa Coast, The Board – Managed Cocoa Sector in Ghana*, International Food Policy Research Institute, Washington, 2017.
- 42–Sohrab Abizadeh & Mahmood Yousefi, *Fiscal Systems and Economic Development: Case Studies of Selected Countries*, Nova Science Publishers, New York,1996.
- 43–Steven R. Tabor, *Agricultural Research in an Era of Adjustment, Policies, Institutions, Progress*, The World Bank, Washington, (N.D).

- 44–Steven R. Tabor, Agricultural Research in an Era of Adjustment, Policies, Institutions, Progress, The World Bank, Washington, (N.D).
- 45–Svein Jentoft & Others, Blue Justice: Small–Scale Fisheries in a Sustainable Ocean Economy, Springer Nature Switzerland, Gewerbestrasse,2022.
- 46–Takamsa Akiyama & Ronald Dukan, Trends in Coffee and Cocoa Commodities, Journal of Supply and Development, Vol. 20, No.1, International Monetary Fund ,1983.
- 47–The World Bank, Africa Economic Out Look, The World Bank, Washington, 2007.
- 48–Thorsten Treue, Politics and Economics of Tropical High Forest Management, A Case Study of Ghana, Kluwer Academic Publishers, London, 2001.
- United Nation Documents, Economic Commission for Africa, African Statistical Year–Book (1981–1993), New York,1993.
- 49–United States Agency for International Development, Congressional Presentation, Summary Tables, Fiscal Year 1996, Congressional Sales Office, Washington,1997.
- United States Congress, Sustainable Agricultural Development in Africa, Library of Congress, Washington, 1990.
- 50–United States Department of Agriculture, Foreign Agricultural Service, File No. A67/2990, Foreign Agriculture 1990–1991, 1991.
- 51–University of Ghana, State of Competition Regime in Ghana, Preliminary Country Paper, Accra, 2008.
- 52–University of Ghana, State of Competition Regime in Ghana, Preliminary Country Paper, University of Ghana, Accra,2008.
- 53–University of Ghana, State of Competition Regime in Ghana, Preliminary Country Paper, University of Ghana, Accra,2008.

- 54-Victor. K. Nyanteng, Structural Adjustment and Agriculture in Ghana, University of Ghana, 2009.
- 55-Wisdom J. Tettey & Korbla P. Puplampu & Bruce J. Berman, Critical Perspectives in Politics and Socio – Economic Development in Ghana, Brill Leiden, Boston,2003.
- Y. Villacampa & C.A. Brebbia, Ecosystems and Sustainable Development, WIT Press, Southampton,2011.
- 56-Yaw Opoku-Ankomah, Hydro-Political Assessment of Water Governance from The Top-down and Review The Literature on Local Level Institutions and Practices in The Volta Basin, International Water Management Institute,2006.
- ٥٧- طارق سعدالدين عبداللطيف, أثر السياسات التجارية على الاقتصاد القومي في غانا (١٩٧٥-١٩٩٠), رسالة ماجستير غير منشورة, معهد البحوث والدراسات الأفريقية, جامعة القاهرة, ١٩٩٨.
- ٥٨- محمد عبدالغني سعودي, سد الفولتا, مجلة الدراسات الأفريقية, العدد: ٢, معهد البحوث والدراسات الأفريقية, القاهرة, ١٩٧٣.

الهوامش:

- (¹) Mozammel Huq & Michael Tribe, The Economy of Ghana, 50 Years of Economic Development, Palgrave Macmillan, London ,2018, p.83 ; Doborah Pello & Naomi Chazan, Ghana Coping With Uncertainty, Westview Press, London,1982, p.4 .
- (²) Jeffrey A. Sayer, The Conservation Atlas of Tropical Forests Africa, The World Conservation Union, Fontainebleau,1992, p.183.
- (³) Foreign Relations of The United States (F.R.U.S), File No. G34 /91, Ghana Post Report, Indiana University, June 1986, p.3.
- (⁴) F.R.U.S, Technical Information Service, Global Agricultural Policy Review, Report No.Ages 880304, Washington, May 1988, p.271.
- (⁵) Steven R. Tabor, Agricultural Research in an Era of Adjustment, Policies, Institutions, Progress, The World Bank, Washington, (N.D),p.71.
- (^١) محمد عبدالغني سعودي, سد الفولتا, مجلة الدراسات الأفريقية, العدد: ٢, معهد البحوث والدراسات الأفريقية, القاهرة, ١٩٧٣, ص ١٣-٢٠.

- (⁷) Ghana News, Accra, 4 June 1986.
- (⁸) International Monetary Fund, Ghana Adjustment Policies and Program, A Country Study, International Monetary Fund Press, Washington, 1984, p.8.
- (⁹) Sohrab Abizadeh & Mahmood Yousefi, Fiscal Systems and Economic Development: Case Studies of Selected Countries, Nova Science Publishers, New York, 1996, p.208.
- (¹⁰) John Paxton, The Statesman's Year – Book, Statistical And Historical Annual of The States of The World for The Year 1983–1984, Macmilan Press, London, 1983, p.559–560.
- (¹¹) Documents of International Monetary Fund, Country Staff Reports, File No.323/5 Background Information on Production and Investment Performance in Ghana, 17 May 1995, p.25.
- (¹²) Shashi Kolavalli & Marcella Vigneri, Cocoa in Ghana: Shaping the Success of an Economy, International Food Policy Research Institute, University of Oxford, Oxford, 2012, p.4.
- (^{١٣}) ذكرت بعض المصادر أن الكاكاو ليس نباتاً ذو أصل قديم في غانا، وإنما جلب أحد الحدادين الغانيين الذين عملوا في مستعمرة فرناندو بو الإسبانية في عام ١٨٩٨ قرن كاكاو واحد و زرع بذوره في منطقة أكوابيم على بعد ٣٠ ميلا جنوب شرق أكرا، ثم انتشرت زراعته. للمزيد ينظر:
- Ghana News, Accra, 4 June 1986.
- (^{١٤}) محمد عبدالغني سعودي، الاقتصاد الأفريقي والتجارة الدولية، مكتبة الانكلو المصرية، د.ت، ص ١٦٧-١٧٠.
- (¹⁵) Jeffrey A. Sayer, Op.Cit., p.183.
- (¹⁶) John Paxton, Op.Cit, p.560.
- (¹⁷) Takamsa Akiyama & Ronald Dukan, Trends in Coffee and Cocoa Commodities, Journal of Supply and Development, Vol. 20, No.1, International Monetary Fund ,1983, p. 32.
- (^{١٨}) طارق سعدالدين عبداللطيف، أثر السياسات التجارية على الاقتصاد القومي في غانا (١٩٧٥-١٩٩٠)، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨، ص ٨.
- (¹⁹) Ghana News, Accra, 4 June 1986.
- (²⁰) Shashi Kolavalli & Marcella Vigneri, Op.Cit, p4.
- (²¹) Ibid, p.4.
- (²²) Kym Anderson & William A.Masters, Distortions To Agricultural Incentives in Africa, The World Bank, Washington, 2009,p.424.
- (²³) Jerry John Rawlings, Boosting The Morale of Farmers, Publishing Corporation, Tema, 1983, p.4.

(²⁴) Kym Anderson & William A.Masters,Op.Cit, p.426.

(²⁵) Laverle Berry, Ghana: A Country Study, 3rd ed, Federal Research Division Library of Congress, Washington,1994, p.161.

(²⁶) Shashi Kolavalli & Marcella Vigneri, The Cocoa Coast, The Board – Managed Cocoa Sector in Ghana, International Food Policy Research Institute, Washington, 2017, p.37.

(²⁷) United States Department of Agriculture, Foreign Agricultural Service, File No. A67/2990, Foreign Agriculture 1990–1991, 1991, p.1.

(²⁸) Laverle Berry, Op.Cit, p.164.

(²⁹) Shashi Kolavalli & Marcella Vigneri, Cocoa in Ghana: Shaping the Success of an Economy, Department of Economics, University of Oxford, 2016, pp.5–6.

(³⁰) Ibid, p.164.

(³¹) Sergio Pereira Leite & Others, Ghana: Economic Development in a Democratic Environment, International Monetary Fund, Washington, 2000, p.15.

(^{٣٢}) الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على:

Anim, G. J. Kwaponq & Others, Vulnerability and Adaptation Assessment Under The Netherlands Climate Change Studies Assistance Program Phases, Vulnerability of Agriculture to Climat Change on Cocoa Production, Cocoa Research Institute of Ghana New Tafo Akim,2003, p.5 ; The World Bank, Africa Economic Out Look, The World Bank, Washington, 2007, p.287.

(³³) Jeffery Herbst, The Politics of Reform In Ghana 1982–1991, University of California Press, California,1993, p.81.

(³⁴) University of Ghana, State of Competition Regime in Ghana, Preliminary Country Paper, Accra, 2008, p.8.

(³⁵) Laverle Berry, Op.Cit, p.164.

(³⁶) Steven R. Tabor, Agricultural Research in an Era of Adjustment, Policies, Institutions, Progress, The World Bank, Washington, (N.D), p.75.

(³⁷) Ministry of Agriculture, Medium Term Agriculture Development Program, Government Printers, Accra, 1990, p.80.

(³⁸) P.H. Blackburn, The Africa Review 1987, World of Information, London, 1987, p.124.

(³⁹) F.R.U.S, File No. G34 /91, Ghana Post Report, Indiana University, June 1986, p.4.

(^{٤٠}) طارق سعدالدين عبداللطيف, المصدر السابق, ص١٣.

(⁴¹) P.H. Blackburn, Op.Cit, p.124.

(⁴²) F.R.U.S, Technical Information Service, Global Agricultural Policy Review, Report No.Ages 880304, Washington, May 1988, p.271.

(^{٤٣}) طارق سعدالدين عبداللطيف, المصدر السابق, ص ١٥.

(⁴⁴) John Paxton, Op.Cit, p.313.

(⁴⁵) Colin Legum, Annual Survey and Documents of African Contemporary Record 1983–1985, Africana Publishing Co, New York, 1985, p.70.

(⁴⁶) John Paxton, O.p.Cit, p.313.

(⁴⁷) United States Congress, Sustainable Agricultural Development in Africa, Library of Congress, Washington, 1990, p.362.

(⁴⁸) Steven R. Tabor, O.p.Cit, p.71.

(^{٤٩}) الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على: =

=Victor. K. Nyanteng, Structural Adjustment and Agriculture in Ghana, University of Ghana, 2009, p.9 ; Nurul Islam, Population and Food in The Early Twenty–First Century, International Food Policy Research Institute, Washington,2020, p.122.

(^{٥٠}) طارق سعدالدين عبداللطيف, المصدر السابق, ص ١٢-١٣.

(⁵¹) University of Ghana, State of Competition Regime in Ghana, Preliminary Country Paper, University of Ghana, Accra,2008, p.60.

(⁵²) Samuel Asuming–Brempong, John K. M. Kuwornu, Policy Initiatives and Agricultural Performance in Post–independent Ghana, Journal of Social and Development Sciences, Vol.4, No. 9, University of Ghana, Accra,2013, p.428.

(⁵³) University of Ghana, State of Competition Regime in Ghana, Preliminary Country Paper, University of Ghana, Accra,2008, p.28.

(⁵⁴) Documents of International Monetary Fund, Staff Country Report No.1, Ghana: Statistical Appendix, January 2000, p.14.

(^{٥٥}) طارق سعدالدين عبداللطيف, المصدر السابق, ص ١٥.

(⁵⁶) Odoom Domson, A Strategic Overview of the Forest Sector in Ghana, Louisiana Forest Products Development Center,2007, p.2.

(⁵⁷) Jeffrey A. Sayer, Op.Cit, p.184.

(⁵⁸) Matti Palo & Gerardo Mery, Sustainable Forestry Challenges for Developing Countries, Kluwer Academic Publishers, London,1996, p.344.

(⁵⁹) Thorsten Treue, Politics and Economics of Tropical High Forest Management, A Case Study of Ghana, Kluwer Academic Publishers, London, 2001, pp.5-6 ; Jeffrey A. Sayer, Op.Cit, p.188.

(⁶⁰) Y. Villacampa & C.A. Brebbia, Ecosystems and Sustainable Development, WIT Press, Southampton,2011, p.213.

(⁶¹) Thorsten Treue, Op.Cit, pp.6-10.

(⁶²) Jeffrey A. Sayer, Op.Cit, p.183.

(⁶³) Laverle Berry, Op.Cit, pp.166-167.

(^{٦٤}) طارق سعدالدين عبداللطيف, المصدر السابق, ص١٥.

(⁶⁵) Jeffrey A. Sayer, Op.Cit, pp.188-189.

(⁶⁶) Thorsten Treue,Op.Cit, pp.20-21.

(⁶⁷) Food and Agriculture Organization of The United National, Forestry Policies of Selected Countries in Africa, Food and Agriculture Organization of The United National Press,1996, p.292.

(⁶⁸) Jeffrey A. Sayer, Op.Cit, pp.188-189.

(⁶⁹) Laverle Berry, Op.Cit, p.167.

(^{٧٠}) طارق سعدالدين عبداللطيف, المصدر السابق, ص١٧.

(^{٧١}) الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على:

United Nation Documents, Economic Commission for Africa, African Statistical Year-Book (1981-1993), New York,1993, p.47.

(⁷²) Food and Agriculture Organization of The United National, Forestry Policies of Selected Countries in Africa, Food and Agriculture Organization of The United National Press,1996, p.284.

(⁷³) Quoted in: Food and Agriculture Organization of The United National, Op.Cit, p.284.

(⁷⁴) Food and Agriculture Organization of The United National, Op.Cit, p.284 ; Dominic M. Ayine, Developing Legal Tools for Citizen Empowerment: Social= =Responsibility Agreements in Ghana's Forestry Sector, Center for Public Interest Law, Philadelphia, 2001, p.3.

(⁷⁵) Wisdom J. Tettey & Korbla P. Puplampu & Bruce J. Berman, Critical Perspectives in Politics and Socio – Economic Development in Ghana, Brill Leiden, Boston,2003, p.395.

(⁷⁶) Paul Osei – Tutu & Others, Hidden Forestry Revealed, International Institute for Environment and Development, London,2010, p.19.

(⁷⁷) James K. Boyce & Sunita Narain & Elizabeth A. Stanton, Reclaiming Nature: Environmental Justice and Ecological Restoration, Anthem Press, London,2007, p.219.

(⁷⁸) Paul Osei – Tutu & Others, Op.Cit, p.20.

(^{٧٩}) طارق سعدالدين عبداللطيف, المصدر السابق, ص١٨.

(⁸⁰) Roger S. Gocking, The History of Ghana, Green Wood, London, 2005, p.4.

(⁸¹) C.H. Hoste & Others, Trypanotolerant Livestock in West and Central Africa, International Livestock Center for Africa, Addis Ababa, 1992, p.113.

(^{٨٢}) الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على:

C.H. Hoste & Others,Op.Cit, pp.113-115 ; Victor. K. Nyanteng, Op.Cit, p.10.

(⁸³) United States Agency for International Development, Congressional Presentation, Summary Tables, Fiscal Year 1996, Congressional Sales Office, Washington,1997, p.87.

(⁸⁴) Ghana News, Accra, 17 May 1996.

(⁸⁵) Ghanaian Ministry of Food and Agriculture, Livestock Development in Ghana Policies and Strategies, (N.P),2004, P.10.

(^{٨٦}) الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على:

Ghanaian Ministry of Food and Agriculture, Op.Cit, p.10.

(^{٨٧}) Amadou Tall & Pierre Failler, Fishery and Aquaculture Industry in Ghana, ATLAFCO Press, Marrakesh,2012, p.3.

(^{٨٨}) Food and Agriculture Organization of The United Nations, Proceedings of The FAO Expert Consultation on Fish Technology in Africa, Abidjan – Cote D'Ivoire (25-28 April 1988), Rome,1989, p.155.

(^{٨٩}) طارق سعدالدين عبداللطيف, مصدر سابق, ص١٩.

(^{٩٠}) Pennsylvania State University, Artisan Fishery Technology in Ghana, Agency for International Development, Washington, 1979, p.4.

(^{٩١}) Howard Schissel, "Fishing The Atlantic: Foreign Fleets Take Leon's", The Africa Review 1988, World of Information, London,1988, p.23-24.

(^{٩٢}) Laverle Berry, Op.Cit, p.167.

(^{٩٣}) Ghana News, Accra, 22 December 1990.

(^{٩٤}) P.H. Blackburn, Op.Cit, p.124.

(^{٩٥}) Laverle Berry, Op.Cit, p.167.

(^{٩٦}) Yaw Opoku-Ankomah, Hydro-Political Assessment of Water Governance from The Top-down and Review The Literature on Local Level Institutions and Practices in The Volta Basin, International Water Management Institute,2006, p.32.

(^{٩٧}) People's Daily Graphic, Accra, 22 May 1992.

(^{٩٨}) Laverle Berry, Op.Cit, p.167-168.

(^{٩٩}) Svein Jentoft & Others, Blue Justice: Small-Scale Fisheries in a Sustainable Ocean Economy, Springer Nature Switzerland, Gewerbestrasse,2022, p.108.

(^{١٠٠}) Allan R.Robinson & Kenneth H.Brink, Global Coastal Ocean, Multiscale Interdisciplinary Processes, Harvard University Press, London,2005, p.972.

(^{١٠١}) Daily Graphic, Accra, 20 June 1997.

(^{١٠٢}) Svein Jentoft & Others, Op.Cit, p.109.